المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

ⵜⴰⵎⵙⵓⵔⵜ ⵜⴰⵅⵓⵎⴰⵏⵉⵜ ⵉⵍⵍⵢⵣⵉ ⵅⵉ ⵉⵣⵓⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⵔⵔⵓⴽ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

كلمة السيد وزير العدل

في افتتاح الندوة الدولية حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: الفرص والتحديات

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار،
السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة،
السيد المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة،
السيد رئيس جامعة ابن طفيل،
السيدة ممثلة مجلس أوروبا،
السيد ممثل جامعة الدول العربية،
السيدة ممثلة المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان،
السيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني،
السيدات والسادة الأساتذة والخبراء،
الحضور الكريم،

يطيب لي أن أشارك معكم اليوم في افتتاح هذه الندوة الدولية الهامة حول **الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: الفرص والتحديات**، وهي مناسبة نتوجه فيها بالشكر إلى الجهات المنظمة والشريكة وعلى رأسها جامعة ابن طفيل التي جعلت موضوع الذكاء الاصطناعي ضمن أولويات اهتمامها، ولا شك أن هذا الاهتمام يعكس تفكيرا رصينا مواكبا للتحولات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة.

واسمحوا لي وأنا برحاب الجامعة أن أتوجه بعبارات التقدير إلى كافة مكوناتها من رئاسة وعمادات وهيئة تدريس وإدارة وطلبة، على انخراطهم في مختلف المحطات والديناميات الإصلاحية التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وأجدد التذكير أننا منفتحون على مختلف المبادرات التي من شأنها تعزيز التعاون والشراكة مع الجامعة التي تعد المكان الطبيعي والحاضنة الأساسية للمعرفة الحقوقية والبحث العلمي في مجال حقوق الانسان والعدالة وسيادة القانون والعلوم والتكنولوجيا.

حضرات السيدات والسادة

لا شك أن موضوع الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان يعد من القضايا المستجدة والناشئة التي بقدر ما تشكله من فرص لتعزيز تمتع الأفراد والجماعات بالحقوق والحريات الأساسية وتسريع تحقيق التنمية، بقدر ما أصبحت تطرح تحديات ومخاطر ضاغطة ومتسارعة تمس جوهر حقوق الإنسان وتعيق جهود التنمية.

وفي هذا الصدد، انتبه المنتظم الدولي إلى أهمية تأطير استعمالات الذكاء الاصطناعي بما يضمن احترام حقوق الإنسان، والعمل على الاستغلال الأمثل لتطبيقاته لحمايتها والنهوض بها والتصدي لانتهاكاتها ومعالجة آثارها السلبية والضارة.

وهكذا، إذا كانت الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان الأساسية وضعت إطارا عاما لممارسة الحقوق والحريات في مختلف أصناف حقوق الإنسان وأجيالها، فإن الفراغ الناجم عن ظهور قضايا جديدة من بينها الذكاء الاصطناعي ينبغي تأطيرها، جعل الأمم المتحدة وبعض المنظومات الإقليمية وعدد من الدول تنخرط في تفكير جاد ومسؤول لوضع إطار معياري منظم لها.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد في دورتها 78 لمارس 2024 حول الاستفادة من فرص نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة، الذي كانت المملكة المغربية من الدول المساهمة في إعداده، والذي أكد على ضرورة استخدام هذه النظم بمراعاة ضمانات كافية تتوافق مع القانون الدولي ولا تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التشديد على اتباع نهج توافقية مبنية على الحكامة، وسد الفجوات، وتهيئة بيئة مواتية تمكن من تعزيز الابتكار وريادة الأعمال ونشر المعارف والتكنولوجيا، وتعزيز الانتفاع الشامل والمنصف للتحول الرقمي ونظم الذكاء الاصطناعي.

كما يجدر التذكير بتوصية منظمة اليونيسكو حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لسنة 2021 الهادفة إلى صون كرامة الإنسان وضمان السلامة والرفاهية ودرء الضرر، والتي انخرطت بلادنا في تفعيلها، من خلال تصيب لجنة قيادة وطنية لإعداد خارطة الطريق بهذا الشأن.

وينضاف ذلك إلى جهود دولية أخرى، من ضمنها خارطة الطريق التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي لسنة 2022، والتي دعت إلى دعم التعاون العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة القائم على حقوق الإنسان والأمن المستدام وتعزيز السلام.

وإذا كانت المملكة المغربية فاعلا مساهما في مختلف الجهود الدولية ذات الصلة، فإنها لم تتوان في تنزيلها على الصعيد الوطني، من خلال تأهيل ترسانتها التشريعية لتعزيز الثقة الرقمية، وإحداث مؤسسات متخصصة، وتطوير استراتيجيات رقمية، وهي المجهودات التي ما تزال في حاجة إلى المزيد من التطوير والتجويد والملاءمة، وهو ما تسعى الحكومة إلى تحقيقه.

وفي هذا الإطار، لقد حرصنا خلال مراجعة المنظومة الجنائية على إيلاء الأهمية للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من خلال اعتماد مزاياه في تحديث الإدارة القضائية وعصرنتها وتطوير الجوانب الإجرائية على مستوى مشروع قانون المسطرة الجنائية والتصدي لمخاطر استعمالاته السلبية بتجريم مظاهرها في مشروع القانون الجنائي.

كما أننا وضعنا ضمن أولويات عملنا في مجال حقوق الإنسان على إطلاق ديناميات تخض القضايا الناشئة في هذا المجال ومن بينها علاقة حقوق الإنسان بكل من الذكاء الاصطناعي والمقاولة والأعمال والتغيرات المناخية وغيرها.

حضرات السيدات والسادة

إن عزمنا على مواصلة هذه المجهودات بإرادة جماعية وعمل تشاركي جاد يقتضي نهج مقاربات مبتكرة تتلاءم مع طبيعة هذا الموضوع الذي يتيح فرصا حقيقية لتنمية المجتمعات وتعزيز تقدمها، كما يستدعي في نفس الوقت التفكير في الإشكالات المرتبطة بامتداداته الدولية وصعوباته الواقعية ومخاطره الكبيرة التي أصبحت تهدد استقرار وأمن المجتمعات وتمس بحقوق الأفراد.

ولهذا سيبقى التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان مدخلا رئيسيا في الجهود المتعلقة بالاستخدام النافع والسليم والآمن للذكاء الاصطناعي، ولا سيما في الجوانب المرتبطة بتطوير المجالات الحيوية للمجتمعات، كالعدالة والتعليم والصحة والإدارة والصناعة والتجارة والأعمال والاتصال والنقل وغيره.

ولا يفوتنا التذكير كذلك بأهمية استثمار الذكاء الاصطناعي لفائدة تعزيز حقوق بعض الفئات الهشة والمعوزة، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية التي انخرطت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، في تحقيقها، من خلال الدولة الاجتماعية التي تعرف اليوم، نفسا قويا وعملا نوعيا، وأوراشا مهيكلة، تعد الرقمنة والذكاء الاصطناعي أحد رافعاتها لضمان التمتع بمزاياها.

كما أن الدينامية التي تعرفها تنافسية الاقتصاد الوطني والفرص الواعدة التي يتيحها للفاعلين الدوليين والوطنيين، بالإضافة إلى الرفع من المردودية والإنتاجية بالإدارات والمقاولات، ستكون من الأولويات التي ينبغي الاهتمام بها على مستوى الاستراتيجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

وإذا كان ينبغي استثمار الفرص الواعدة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في احترام تام لحقوق الإنسان التي تعد خيارا ذي أولوية في نظامنا الدستوري والقانوني وجزءً أساسيا في التزاماتنا الدولية، فإن ذلك لا ينبغي أن يغيب عنا، في ظل الاستعمال المتسارع والمكثف والحتمي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، الحاجة الماسة إلى التصدي بكل حزم وقوة للانتهاكات الجلية والمتصاعدة التي تشكل تهديدا حقيقيا لحقوق الانسان، باستهدافها لخصوصية الأفراد، واستعمالاتها التعسفية لمعطياتهم الشخصية، وإضرارها بالفئات الضعيفة، فضلا عن استخداماتها الخطيرة في المس بأمن الدول والمجتمعات خلال الحروب وحالات الطوارئ والأزمات وآثارها السلبية الناجمة عن الجرائم الالكترونية وانتشار خطاب الكراهية ومخاطر الإرهاب.

وسيبقى التحدي الأكبر، هو إيجاد التوازن بين تشجيع الإبداع والابتكار والاستثمار في الذكاء الاصطناعي والاستفادة من فرصه ومنافعه لتحديث المجتمعات وتحقيق الرفاه الإنساني، وبين حماية حقوق الانسان والتصدي للانتهاكات المرتكبة في ظل استعمالات تطبيقاته. وهو التحدي الذي يتطلب منا جميعا التفكير في توظيف الأطر المعيارية المنظمة له ووضع الأنظمة القانونية والرقابية والاستراتيجيات اللازمة والاسترشاد بالمبادئ التوجيهية المساعدة وبالتوجيهات الأخلاقية الداعمة وذلك لتأمين حماية حقوق الأفراد وضمان أمن وسلامة المجتمعات.

حضرات السيدات والسادة

نتطلع في الختام، إلى أن تشكل هذه الندوة مناسبة لتعميق التفكير والنقاش وتبادل وجهات النظر وتقاسم التجارب والخبرات والممارسات الفضلى حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان.

أتمنى لأشغالكم كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم.